

## الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنفرابي الاستاذ الكوفي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٩ -

حروف النداء : «يا» أعم<sup>(١)</sup> . و (أي ، والهمزة) للقريب .  
وأيا وهيا وآي وآآي للبعيد<sup>(٢)</sup> .

حروف التنبيه : ألا ، وأما ، لها الصدر<sup>(٣)</sup> ، و (ها) تدخل على

(١) فإنها تدخل على كل نداء ، وتعين في نداء اسم الله تعالى ، وفي باب الاستغاثة نحو : يا لله للمسلمين ! وبنادي بها القريب والبعيد .  
(٢) في الرضي : وقد جاء : اء ( بهمزة بعدها ألف ) و ءاي ( بهمزة بعدها الف ، بعدها ياء ساكنة ) وقال : ( وأيا وهيا ، وآآء ، وآآي ، ووا ) في البعيد . قلت : وقد تقدم حكم المنادى والمستغاث والمندوب في بحث «النداء والمنادى» ( ٦٤ - ٧٠ ) من هذه الرسالة .

(٣) في الرضي : اعلم أن ( ألا وأما ) حرفا استفتاح ، يبدأ بها الكلام ، وفائدتها المعنوية تو كيد مضمون الجملة ، وكأنها مركبتان من همزة الإنكار ، وحرف النفي ، والإنكار نفي ، ونفي النفي إثبات ، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق ، فصارا بمعنى ( إن ) إلا أنها غير عاملين ، تدخلان على الجملة خبرية كانت أو طلبية . . . وتختصان بالجملة بخلاف ( ها ) وفائدتها اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به ، وقد نسب التنبيه اليها ( ٣٥٣/٢ ) قلت : وتجدر الشواهد عليها في حرفها من معني اللبيب .

م ( ٧ )

- ٥٧٧ -

المفرد أيضاً<sup>(١)</sup> .

حروف التحضيض<sup>(٢)</sup> : هلاً ، وألاً ، ولوما ، ولولا ، لها الصدر ،

ففي المستقبل للحض ، وفي الماضي للوم<sup>(٣)</sup> .

(١) وأما (ها) فتدخل - على اسم الإشارة ، وعلى ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو «ها أنتم أولاء» وعلى النعت أي في النداء نحو : يا أيها الرجل ، وعلى اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف ، يقال : ها الله بقطع الحمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألفها وحذفها (انظر المغني) واعلم انه ليس المراد بقولك : (ها أناذا أفعل) أن تعرف المخاطب نفسك ، وأن تعلم أنك است غيرك ، لأن هذا محال ، بل المعنى فيه استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة ، قال تعالى : «ها أنتم أولاء تحبونهم» فالجمله بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ، ولا محل لها إذ هي مستأنفة (عن الرضي ملخصاً) . (٢) إن معناها إذا دخلت في الماضي التويخ والوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له ، فهي في المضارع بمعنى الأمر ، ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ، إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنه من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات . (٣) ذكر في الأوضح من هذه الحروف لولا ولوما نحو «لولا نزل علينا الملائكة» «لو ما تأتينا بالملائكة» قال : ويساويها في التحضيض والاختصاص بالأفعال هلاً ، وألاً (بالتشديد) وألاً (بالتحفيف) قال الناظم :  
وبها التحضيض من هلاً ، ألاً ، وألاً ، وأوليسنها الفعل

حروف المصدر : « ما » للفعلية <sup>(١)</sup> و « أن » <sup>(١)</sup> و « لو » <sup>(٣)</sup> ،  
وقد يرد أن بمعنى « إذ » كقوله جل جلاله : « عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ  
الْأَعْمَى <sup>(٤)</sup> » . و « أن » للاسمية ، إلا أن مخففتها تدخل على الفعلية أيضاً <sup>(٥)</sup> .  
ولا يرد ( أن ) للتفسير <sup>(٦)</sup> .

(١) « ما » المصدرية نوعان ، زمانية وغيرها ، فغير الزمانية نحو « وضقت عليهم  
الأرض بما رحبت » أي برحبها ، وزمانية نحو : « وأوصاني بالصلاة والزكاة  
مادمت حياً » أي مدة دوامي حياً . وتوصل بالفعل المتصرف ، إذ الذي  
لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به .

(٢) أن هذه موصول حرفي وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعاً كان نحو  
« وأن تعفوا أقرب للتقوى » أو ماضياً نحو : « لولا أن من الله علينا » .  
(٣) تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة ( أن ) إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع  
هذه بعد ودّ أو يود نحو « ودّوا لو تُدهنُ » « يودُّ أحدهم لو يُعمّر »  
ومن وقوعها بدونها قول الأعشى :

وربما فات قومًا جل أمرهم من التأيي وكان الحزم لو عَجِبُوا

(٤) أي كما تجيء ، عندهم إن الشرطية بمعنى « إذ » أيضاً كقوله تعالى  
« وإن كنتم في ريب » وقوله « إن كنتم مؤمنين » .

(٥) وقد تقدم شرح هذا عند قول المؤلف : وقد تخفف المفتوحة ، فتلغى ،  
فتدخل الاسمى والفعلية ( ص ١٤٨ ) . (٦) أن للتفسير : هي المسبوقة بجملة  
فيها معنى القول دون حروفه ، نحو : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك »  
وفي المنني : وزعم الكوفيون أن ( أن ) هذه ، هي المخففة من الثقيلة ،  
شذّ اتصالها بالفعل .

حرفا الاستقبال : السين <sup>(١)</sup> وسوف <sup>(٢)</sup> .

حرف التعريف : «أل» للعهد <sup>(٣)</sup> ، أو الاستفراق <sup>(٤)</sup> ، أو الجنس <sup>(٥)</sup> .

حرف التوقع : «قد» للتقريب في الماضي ، والتحقيق في الحال ،  
والثقليل في الاستقبال <sup>(٦)</sup> .

حرف الردع : كلا . وقد جاء بمعنى «حقاً» <sup>(٧)</sup> .

(١) حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال ، ويتنزل منه منزلة الجزء ،  
ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به . وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين  
قلت ورجح ابن مالك مذهبه ( انظر الأمير على المعنى ) .

(٢) مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف ، والثاني للكوفيين .

(٣) إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً ، نحو «فيها مصباح ، المصباح  
في زجاجة ، الزجاجه كأنها كوكب دري» أو ذهنياً نحو «إذهما في الغار» .  
ونحو : «إذ يبايعونك تحت الشجرة» . (٤) نحو : «وخلق الإنسان  
ضعيفاً» . ونحو «إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا» .

(٥) نحو «الرجل أقوى من المرأة» . (٦) ففيه إذن ثلاثة معان

مجتمعة : التقريب ، والتحقيق ، والتوقع ، وقد يجتمع مع التحقيق ، وتقريب  
الماضي من الحال ، التوقع ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، أي يكون  
المصدر ، متوقفاً . (٧) الردع بمعنى الزجر ، فإذا قال انسان : فلان  
يرتكب الإثم ، فيقول الآخر : كلا ، ردعاً له ، أي لیس الأمر كما تقول .  
وتكون بمعنى «حقاً» وفي التنزيل «كلا إن الانسان ليطغى أن رآه استغنى» .

**حروف الزيادة<sup>(١)</sup>** : الباء في الحال بعد « ليس »<sup>(٢)</sup> والخبر بعد « ما » ،  
وما يشبهها في غيرها سماع<sup>(٣)</sup> ، و « مِـن » في الموجب وغيره نحو قوله تعالى :  
« يغفر لكم من ذنوبكم »<sup>(٤)</sup> و « اللام » قليلاً<sup>(٥)</sup> . و « لا » بعد واو العطف<sup>(٦)</sup> .

(١) إنما سميت هذه الحروف (حروف الزيادة) لأنها قد تقع زائدة ،  
لأنها لا تقع الا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضاً  
حروف الصلة لأنها بتوصل بها الى زيادة الفصاحة ، او الى اقامة وزن او سجع  
او غير ذلك . (٢) نحو : « أليس الله بكاف عبده » وقد ذهب الكوفيون  
الى أن خبر « كان » وأخواتها ، والمفعول الثاني لظننت بنصبان على الحال ،  
فمعنى قوله : الباء في الحال بعد « ليس » أي يزداد الباء في خبر ليس الذي  
يعرب حالاً . (٣) نحو : ما زيد براكب ، وتزاد سماعاً في المفعول به نحو :  
أتى يده ، وتضمر كثيراً مع لفظ الجلالة في القسم نحو : الله لأفعلن ،  
وشاذاً قليلاً في غيره كقول رؤبة (خير) لمن قال له : كيف أصبحت ؟  
وبقية البحث في الرضي (٣٠٥/٢) . (٤) ف ( مِـن ) في حيز الإيجاب ،  
وهي داخلة على المعرفة كما رأيت ، وفي غير الموجب نحو قوله : ما رأيت من  
أحد ، والكوفيون والأخفش لا يشترطون كونها في غير الموجب ، ودخولها  
في النكرات ، كما يشترط البصريون . (٥) نحو « وإذبو أنا لإبراهيم  
مكان البيت ) لقوله : « ولقد بوأنا بني اسرائيل » . (٦) نحو : « ما جاءني  
زيد ولا عمرو » قال في المعنى : ويسمونها زائدة ، وليست زائدة البتة ،  
ألا ترى أنه اذا قيل : ما جاءني زيد وعمرو ، احتمل أن المراد نفي مجيء كل  
منها على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما وقت المجيء ، فاذا جيء بلا ،  
صار الكلام نصّاً في المعنى الأول اه .

و«ما» بعد إذا ، ومتى ، وأي وأين الشرطيات <sup>(١)</sup> ، وحرف الجر <sup>(٢)</sup> ،  
 وإب ، بعد ما المصدرية قليلاً <sup>(٣)</sup> ، ولما ، وأن بعد لما <sup>(٤)</sup> ، وبين القسم  
 ولو <sup>(٥)</sup> ، وبعد بعض نواصب المضارع كما ذكرنا <sup>(٦)</sup> .

الجملة اسمية وفعلية <sup>(٧)</sup> : وأصلها التام ، فلا إعراب لها إلا إذا قامت

(١) في المعنى : وتزاد بعد أداة الشرط جازمة كانت نحو : «أبنا تكونوا  
 بدركم الموت» « وإمّا تخافن » أو غير جازمة نحو : «حتى إذا ما جاءوها  
 شهد عليهم سمعهم» وفي الرضي : ويجوز اتصال (ما) الزائدة بإب ، وأبنا ،  
 وأين ، ومتى ، إذا أفادت معنى الشرط ، نحو : «إذا ما تكرمني أكرمك» الخ .  
 (٢) نحو : «فبأرحمة من الله لت لهم» وقلّت زيادتها بعد المضاف نحو :  
 من غير ما جرم . (٣) نحو :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأته على السنّ خيراً لا يزال يزيد

(٤) نحو : «فلما أن جاء البشير» .

(٥) نحو : «وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا» .

(٦) وفي الرضي : وأجاز الأُخفش أن تنصب (أن الزائدة) .

(٧) الجملة : قول مؤلف من مسند ومُسند إليه ، والاسمية هي التي صدرها

اسم ، والفعلية هي التي صدرها فعل نحو : «جاء الحق ، وزهق الباطل ،

إن الباطل كان زهوقا» . وقد عقد ابن هشام في المعنى باباً فيما يجب على

المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه ، لاحتتماله للاسمية والفعلية ، لاختلاف

التقدير ، أو لاختلاف التحوين ، وذكر لذلك عشرة أمثلة (٤٠/٣) .

مقام المفرد؛ فالأول<sup>(١)</sup> كالمستأنفة<sup>(٢)</sup>، والمعتضة<sup>(٣)</sup>، والصلة<sup>(٤)</sup>، وجواب القسم<sup>(٥)</sup>،

- (١) أي القسم الأول وهو الجُمْلَةُ التي لا محل لها .  
 (٢) المستأنفة أوضح من قولهم الابتدائية ، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على المصدرة بالمبتدأ ، ولو كان لها محل ، والمستأنفة نوعان (١) المفتتح بها النطق نحو : «الله نور السموات والأرض» ومنه الجمل المفتتح بها السور .  
 و (٢) المنقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان ، رحمه الله ، وقوله تعالى في شأن ذي القرنين : «قل سأتلو عليكم منه ذكرا ، إنا مكنا له في الأرض» .  
 (٣) كقول عوف بن محلم الخزاعي مات (نحو ٥٢٢٠ هـ) من قصيدة :

إِن الثمانين - وبلغتها قد أحوجت سمعي الى ترجمان

وقوله : وبلغتها دعاء للمخاطب بأن يبلغها ، وأبو المنهال هذا هو أحد العلماء الأدباء ، انظر ارشاد الأريب (٩٥/٦) ثم ان الجملة المعتضة بين شيئين تفيد الكلام تقوية وتسديداً ، أو تحسيناً ، وقد وقعت في مواضع كالمبتدأ وخبره ، والفعل ومرفوعه ، والفعل ومنصوبه ، والشرط والجواب ، والحال وصاحبها ، والصفة والموصوف ، وحرف الجر ومتعلقه ، والقسم وجوابه ، وتجد شواهدا في المعنى وغيره .

- (٤) الواقعة صلة للموصول الاسمي كقوله تعالى : «قد أفلح من تركتني» فمن في موضع رفع ، والصلة لا محل لها . او الحرفي كقوله سبحانه : «نخشى أن تصيبنا دائرة» والمراد بالموصول الحرفي : الحرف المصدرى - وهو يؤول ما بعده بمصدر .

(٥) في الكتاب الكريم : «والقرآن الحكيم ، إنك لمن المرسلين» قال في المعنى (٥٤/٢) : ومن أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو : «أم لكم إيمان علينا بالغة الي يوم القيامة ؟ إن لكم كماً تحكون» «وإذ أخذ الله -

وجواب الشرط <sup>(١)</sup> ، والتابعة لجملة لا محل لها <sup>(٢)</sup> . والثاني <sup>(٣)</sup> كالخبر <sup>(٤)</sup> ،

— ميثاق بني اسرائيل ، لا تعبدون إلا الله « » واذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم « وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستتلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ، وبوضحه : « واذا أخذ الله ميثاق بني اسرائيل لتبينته للناس » وقال الكسائي والفرّاء ومن وافقهما التقدير : بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم ( أن ) فارتفع الفعل ، وجوزّ الفرّاء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده : وقولوا ، وأقيموا وآتوا .

(١) غير الجازم : « كما إذا ، ولو ، ولولا » نحو : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ، لفسدت الأرض » . أو الجازم نحو : « إن تعلم تتقدم ، ومهما أحسنت أثبت » أما الأول ، فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأمرها .

(٢) نحو : « اذا نهضت الأمة ، بلغت من المجد الغاية ، وأدركت من الظفر النهاية » فجملة بلغت جواب شرط غير جازم وهو ( اذا ) فلا محل لها من الاعراب ، ومثلها جملة ( أدركت ) المعطوفة عليها .

(٣) أي القسم الثاني — وهو ماله محل من الاعراب .

(٤) ومحلّه الرفع إن كان خبراً للمبتدأ ، أو الأحرف المشبهة بالفعل ، أو لا النافية للجنس نحو : « العلم يرفع قدر صاحبه ، إن الفضيلة تعشق ، لا ظالم سيرته محمودة » والنصب إن كان خبراً عن فعل غير واقع ، أي غير متعدي ، نحو : « أنفسهم كانوا يظلمون » ونحو : « وما كادوا يفعلون » . وخبر « كان » عند الكوفيين والمفعول الثاني لـ « ظننت » يعربان ( حالاً ) .



والحال<sup>(١)</sup> ، والمفعول<sup>(٢)</sup> ، والمضاف إليه<sup>(٣)</sup> ، والشرطية الاسمية<sup>(٤)</sup> ،  
والتابعة لجملة لها محل<sup>(٥)</sup> ، أو لمفرد<sup>(٦)</sup> .

(١) نحو : « وجاءوا أباهم عشاء بيكون » .

(٢) نحو : « قال إني عبد الله » فجملة ( اني عبد الله ) في محل نصب

مفعول به لقال .

(٣) نحو : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » فيوم مضاف ، والجملة

بعده مضاف إليه في محل جر ، والتقدير : هذا يوم نفع الصادقين صدقهم .

(٤) الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم ، مثال المقرونة بالفاء :

« ومن يضل الله فما له من هاد » فجملة « فما له من هاد » من المبتدأ والخبر

في محل جزم جواب الشرط . والفاء المقدرة كالموجودة في مثل قوله :

« من بفعل الحسنات الله يشكرها » ، ومثال المقرونة بإذا : « وإن نصيهم

سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » فجملة « إذا هم يقنطون » في محل جزم

جواب الشرط أيضاً .

(٥) ومحلها بحسب المتبوع نحو : « العلم ينفع ويرفع » فجملة ينفع

خبر المبتدأ ، ومحلها الرفع ، وما بعدها معطوفة عليها ، والمعطوف له حكم

المعطوف عليه .

(٦) قال ابن هشام في المعنى : ومن غريب هذا الباب قولك : « قلت لهم

قوموا ، أو لكم وآخركم » يعني بدل الجملة من الجملة ، لا المفرد من المفرد ،

إذ المتبادر في المثال بدل المفرد ، وإن لم يتسلط عامل الأول ، فيفتقر

في التابع ما لا يفتقر في الأوائل . وقال الفراء ، في قراءة بعضهم :

« فشربوها منه إلا قليل منهم » إن ( قليل ) مبتدأ حذف خبره : أي لم يشربوا .

وكلُّ جملة خبرية فضلة ، بعد نكرة محضة ، نعت <sup>(١)</sup> . وبعد معرفة محضة حال <sup>(٢)</sup> . وبعد غير المحضة تحتلها <sup>(٣)</sup> ، ما لم يتعين أحدهما <sup>(٤)</sup> أو غيرهما بدليل <sup>(٥)</sup> .

(١) في التنزيل : « حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه » ، « لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم » ، « من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه » فهذا هو النوع الأول - وهو الواقع صفة لا غير ، لوقوع الجمل الفعلية والاسمية بعد النكرات المحضة وهي « كتاباً » « قوماً » « يوم » .

(٢) نحو « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » وهذا هو النوع الثاني ، وهو الواقع حالاً لا غير ، لوقوع الجملة الاسمية بعد المعرفة المحضة - وهي « الصلاة » .

(٣) نحو : « وهذا ذكر مبارك أنزلناه » فلك أن تقدر جملة « أنزلناه » نعتاً للنكرة وهو ذكر ، وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً منها ، لأنها قد تخصصت بالوصف « مبارك » وذلك يقربها من المعرفة - وهذا هو النوع الثالث ، ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لها بعد المعرفة : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار » فان المعرف بالجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح تقدير « نسلخ » حالاً ، أو وصفاً .

(٤) نحو : « لولا كتاب من الله سبق » يتعين كون « سبق » نعتاً ثانياً ، لا حالاً من الكتاب ، لأن الابتداء لا يعمل في الحال ، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لأن الحال لا يذكر بعد (لولا) كما لا يذكر الخبر .

(٥) نحو : « زارني زيد سأكافئه ، أو لن أنسى له ذلك » فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ، ولكن السين وإن مانعان ، لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال ، ويتعين حينئذ الاستئناف .

المحل : إن تعلق بفعل فمفعول فيه له <sup>(١)</sup> ، وإلا فيقع صفة ، وحالاً ،  
 وخبراً ، ومبتدأ . ويعمل كالفعل ، وهو بعد المعرفة والنكرة كالجمل <sup>(٢)</sup> ،  
 ثم إن المحل إذا وقع خبراً وكان نكرة ، يرفع نحو : البرّ يوم ، والصوم  
 شهر ، وإلا فينصب على الخلاف ، ومثله الجار والمجرور <sup>(٣)</sup> .

(١) نحو : «سرت يوماً ، وسريت ليلاً» .

(٢) حكم المحل - ومثله الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة - حكم الجمل ،  
 فهما صفتان في نحو : « رأيت طائراً فوق غصن ، أو على غصن » ، لأنها بعد نكرة  
 محضة ، وحالان في نحو : « رأيت الهلال بين السحاب » ، أو في الأفق ، لأنها  
 بعد معرفة محضة ، ومحتملان لها نحو : « يعجبني الزهر في أكمامه والتمر على أغصانه » ،  
 لأن المعرفة الجنسي كالنكرة ، وفي نحو : « هذا ثمر يانع على أغصانه » ،  
 لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ، وخبران نحو : « زيد عندك أو في  
 الدار » ، ومبتدآن نحو : « عندك زيد ، أفي الله شك » وهذه أمثلة  
 لوقوع المحل صفة و و الخ .

(٣) قال الكوفيون : الناصب أمر معنوي - وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ،  
 أي ان الخبر مخالف للمبتدأ معنى ، اذ معنى (العند) ليس هو (زيد) وهذه  
 المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب فتنصب الخبر .

هذا وقد اعتمدنا في ذكر الجملة وأقسامها وأحكامها ، وفي ذكر أحكام  
 ما يشبه الجملة - وهو المحل والجار والمجرور على البابين الثاني والثالث من الجزء  
 الثاني من كتاب المغني لابن هشام .

## الخاتمة

## في تبيان الفرق بين المذهبين البصري والكوفي

نختم هذا الشرح بنقل نبذة مما ختم به الجلال السيوطي ( - ٩١١ هـ ) كتابه : « الاقتراح في علم النحو » المطبوع في حيدرآباد الدكن - الهند سنة ١٣١٠ قال رحمه الله تعالى :

« قال ابن جنى - يعني في كتابه ( الخصائص الذي طبع الجزء الأول منه بمصر ١٣٣١ هـ = ١٩١٣ م ) الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها ، وقال أبو حيان ، في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، الذي يختار جوازه ، لوقوعه في كلام العرب كثيراً ، نظماً ونثراً . قال : ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين ، بل تتبع الدليل ، وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء ، مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين .

ثم قال السيوطي : شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم ، المرتقي عن رتبة التقليد ، أن يكون عالماً بلغة العرب ، محيطاً بكلامها ، مطلعاً على نثرها ونظمها ، وبكفي في ذلك الآن الرجوع الى الكتب المؤلفة في اللغات والأبوية ، والى الدواوين الجامعة لأشعار العرب ، وان يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك اليهم ، لئلا يدخل عليه شعر مولد أو مصنوع ، عالماً بأحوال الرواية ليعلم المقبول روايته من غيره ، وبإجماع النخبة كيلا يحدث قولاً زائداً فارقاً ، اذا قلنا بامتناع ذلك . ( وقال ) لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين ، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التابولات البعيدة التي خالفها الظاهر ، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه

بقياس ولا تأويل ، بل يقول : إنه شاذ أو ضرورة ، كقوله في التمييز :  
والفعل ذو التصريف نزرأ سُبِقاً» وقوله في مد المقصور : «والعكس في الشعر  
يقع» . قال ابن هشام : وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقتين .  
وختم السيوطي بحثه في المسألة الرابعة من الكتاب السابع الذي جعل مسائله  
في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه ( وقد رتب مؤلفه هذا في أصول النحو  
على مقدمات وسبعة كتب ) ناقلًا عن ابن جني في الخصائص قوله : إذا أدرك  
القياس الى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره  
فدع ما كنت عليه اه . وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه : نقض الاجتهاد  
إذا بان النص بخلافه اه .

وقد وقفنا في تعليقاتنا هذه على آخر ما وجدناه في نسخة المؤلف رحمه الله من  
«الموفي في النحو الكوفي» وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

محمد بهجة البيطار

